بروتوكول مابوتو حول الحقوق الاقتصادية

كيف يناقش بروتوكول مابوتو الحقوق الاقتصادية؟

تُعد **المادة ١٣** الركيزة الأساسية للحقوق الاقتصادية للمرأة، إذ تتناول مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك العمل، والضمان الاجتماعي، وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، والضرائب، وإجازة الأمومة و الأبوه وغيرها من القضايا. كما تتناول مواد أخرى في البروتوكول قضايا ذات صلة؛ فعلى سبيل المثال، يوسّع التعريف القانوني لـ"العنف ضد المرأة" ليشمل الضرر الاقتصادي، و إلزام الحكومات بحماية النساء من هذا النوع من العنف من خلال تدابير تشريعية وإدارية واجتماعية واقتصادية.

تدعو المادة **19(ج)** الدول إلى تعزيز وصول النساء إلى الموارد الإنتاجية، مثل الأراضي، و التحكم فيها وضمان حقوقهن في الملكية. كما يضمن البروتوكول حقوقًا اقتصادية جوهرية، تشمل الحق في الميراث، إلى جانب توفير حماية اقتصادية خاصة للأرامل، و المسنات، والنساء ذوات الإعاقة، والنساء اللاتي يعانين من أوضاع معيشية صعبة.

المادة 13 - الحقوق الاقتصادية و حقوق الرفاه الاجتماعي

تتخذ و تطبق الدول الأطراف تدابير تشريعية، وغيرها من التدابير، لكفالة تكافؤ الفرص للمرأة في العمل والتدرج الوظيفي، و الفرص الاقتصادية الأخرى. وفي هذا الصدد تقوم بما يلي:

(أ) تعزيز المساواة في فرص الحصول على العمل؛
(ب) تعزيز الحق في الأجر المتساوي للعمل ذي القيمة المتساوية للمرأة والرجل؛
(ج) ضمان الشفافية في توظيف و ترقية المرأة و فصلها، و مكافحة المضايقة الجنسية في مكان العمل و المعاقبة عليها ؛
(د) كفالة حرية اختيار المهنة للمرأة، و حمايتها من الاستغلال من قبل صاحب العمل بما يشكل انتهاكا واستغلالا لحقوقها الأساسية المعترف بها والمكفولة بموجب الاتفاقيات والقوانين و النظم المعمول بها ؛
(هـ) تهيئة الظروف لتعزيز و دعم المهن والأنشطة الاقتصادية للمرأة، و خاصة في القطاع غير الرسمي ؛
(و) إقامة نظام للحماية و الضمان الاجتماعي للمرأة العاملة في القطاع غير الرسمي، وتوعية هذا القطاع بضرورة التقيد بهذا النظام؛
(ز) تحديد سن أدنى لعمل الطفل و منع توظيفه دون هذا السن. و حظر و مكافحة و المعاقبة على جميع أشكال استغلال الأطفال وخاصة الطفلة ؛
(ح) اتخاذ التدابير اللازمة للاقرار بالقيمة الاقتصادية لعمل المرأة المنزلي ؛
(ط) كفالة حصول المرأة على إجازة أمومة مدفوعة الأجر، قبل الوضع و بعده، في كل من القطاعين الخاص والعام؛
(ي) ضمان المساواة في تطبيق قوانين الضرائب بين المرأة والرجل؛
(ك) الاعتراف بحق للمرأة العاملة بأجر، بالحق في الحصول على نفس العلاوات و المستحقات التي تمنح للرجال العاملين بأجر، فيما يتعلق بعلاوة الزوجة والأطفال، و كفالة تنفيذ هذا الحق؛
(ل) الاعتراف بتحمل كل من الأبوين المسؤولية الرئيسية عن تربية و نماء الأطفال، وأن الدولة والقطاع الخاص تتحمل مسؤولية ثانوية بخصوص هذه المهمة الاجتماعية ؛
(م) اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية الفعالة لمنع استغلال أو سوء معاملة المرأة في الإعلانات و المواد الإباحية.

"يضمن البروتوكول حقوقًا اقتصادية جوهرية، تشمل الحق في الميراث، إلى جانب توفير حماية اقتصادية خاصة للأرامل، و المسنات، و النساء ذوات الإعاقة، و النساء اللاتي يعانين من أوضاع معيشية صعبة."

كيف نفذت الحكومات هذه الأحكام حتى الآن؟

أكثر من نصف الدول **الأفريقية** تضمن دساتيرها نصوصًا تكرس المساواة في الأجور أو الحق في الحصول على أجر عادل. على سبيل المثال، تكفل ثلاث دول (**إثيوبيا، غانا، زيمبابوي**) في دساتيرها الحق في إجازة الأمومة. في المقابل، تتضمن دولتان (**مصر وليسوتو**) أحكامًا صريحة حول حقوق الرعاية الاجتماعية، مثل المعاشات التقاعدية. علاوة على ذلك، تضمن العديد من دساتير **أفريقيا** حق المرأة في امتلاك الأراضي و الممتلكات.

في السياق ذاته، أكثر من نصف الدول **الأفريقية** تبنت قوانين تضمن مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي القيمة. على سبيل المثال، تحظر بعض الدول مثل **جزر القمر، جيبوتي، والسنغال** التمييز في العمل على أساس النوع الاجتماعي، و تجرم التحرش الجنسي في أماكن العمل، فضلًا عن منح إجازات أمومة مدفوعة الأجر. و في هذا السياق، تقدم أكثر من نصف الدول **الأفريقية** إجازة أمومة مدفوعة الأجر تصل إلى ٩٨ يومًا أو أكثر. بالإضافة إلى ذلك، تسعى بعض القوانين الوطنية إلى تعزيز حق المرأة في اختيار وظيفتها بحرية **(جمهورية الكونغو الديمقراطية)**، و الحق في المعاشات التقاعدية (ملاوي)، و الوصول إلى الموارد المالية **(موزمبيق)**، فضلًا عن مان حق المرأة في الملكية والأراضي **(مالي)** .

و من جانب آخر، على الرغم من أن الإصلاحات السياسية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية و الرفاه الاجتماعي غالبًا ما تُدمج ضمن الاستراتيجيات الوطنية للمساواة بين الجنسين أو التنمية، فإن بعض الدول تتبنى نهجًا أكثر استهدافًا. على سبيل المثال، تشمل هذه الإصلاحات تعزيز وصول النساء إلى فرص العمل والتدريب في دول مثل **كابو فيردي، الغابون، المغرب، وموزمبيق**، بالإضافة إلى توسيع نطاق وصولهن إلى الأراضي في **مدغشقر، تنزانيا، وأوغندا**. وفي الوقت نفسه، تركز بعض الإصلاحات الأخرى على تحسين أوضاع النساء في القطاع غير الرسمي **(غانا)** أو تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية **(بوروندي)** .

و في إطار أوسع، تبنّت الحكومات **الأفريقية** إصلاحات مؤسسية تهدف إلى تعزيز وصول النساء إلى الموارد المالية، مثل توفير تمويل الائتمانات الصغيرة في **تشاد** أو تأسيس بنوك تديرها النساء في **غينيا**. كما سعت إصلاحات أخرى إلى دعم آليات الدعم والتمويل للنساء في قطاعات محددة، مثل الزراعة في **نيجيريا وتوغو**، أو القطاع غير الرسمي في **كابو فيردي**.

كيف يمكن للحكومات تعزيز جهودها بشكل أكبر؟

- في حين أن العديد من الدول الإفريقية قد اتخذت خطوات هامة، ينبغي على جميع الحكومات:
  - سن قوانين **لمنع التمييز القائم على النوع الاجتماعي** في سوق العمل.
  - فرض مبدأ الأجر المتساوي للعمل ذي القيمة المتساوية
  - حظر و تجريم التحرش الجنسي في بيئة العمل.
- إعطاء الأولوية **لتمكين المرأة اقتصاديًا** عبر إنشاء صناديق دعم موجهة، وفتح المجال أمامها في جميع القطاعات.
- إشراك **النساء والفتيات** بشكل فعال في الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية، لتعزيز **رفاهيتهن الاقتصادية والاجتماعية.**
- توفير **معاشات تقاعدية شاملة** لكبار السن، بغض النظر عن سجلهم الوظيفي، لضمان الأمان المالي.
- تنفيذ تدابيرعملية لمعالجة ارتفاع **تكاليف المعيشة** مع تعزيز **التدريب** للفتيات والشابات.
- تقديم **حوافز** لتعزيز مشاركة النساء في **القطاعات العلمية**، ودعم **المشاريع النسائية** من خلال برامج الإرشاد والمناصرة.
- تعزيز **الشفافية في إدارة الموارد** وتوزيع الدخل، لضمان استفادة النساء بشكل عادل من **مكاسب العمل**، خاصة في قطاع الصناعات الاستخراجية.

كيف سيبدو المستقبل في حال تم تنفيذ المادة 13 من بروتوكول مابوتو؟

ستتمتع النساء في كافة أرجاء أفريقيا بفرص اقتصادية متساوية، حيث سيتم تمكينهن من قيادة جميع القطاعات والمجالات. ستشهد ممارسات العمل تحولاً جذريًا نحو مزيد من الشفافية في عمليات التوظيف والترقيات والفصل، مع ترسيخ مبدأ الأجر المتساوي للعمل ذي القيمة المتساوية. لن تُترك أي امرأة خلف الركب في مسيرتها المهنية، و سيتم دعم القطاع غير الرسمي من من خلال تدابير فعالة تشمل أنظمة التأمين الاجتماعي التي تضمن حماية حقوق النساء الاقتصادية .

سيتم الاعتراف بالقيمة الاقتصادية للأعمال غير مدفوعة الأجر التي يقمن بها النساء و تقدير أدوارهن، كما ستصبح إجازة الأمومة مدفوعة الأجر قاعدة أساسية، مما يسهم في مساعدة النساء على تحقيق توازن بين حياتهن الأسرية والمهنية. **ستشمل أنظمة الضمان الاجتماعي جميع النساء، وخاصة الأرامل و المسنات و ذوات الإعاقة والنساء اللاتي يعانين من أوضاع معيشية صعبة، مما يضمن لهن الأمان المالي.**

سيتم ضمان حق النساء في الوصول والتحكم في الموارد مثل الأراضي والمساكن والملكية، وسيتم تأكيد حقوقهن في الميراث والملكية، في حين سيتم التصدي للعنف الاقتصادي من خلال تدابير قانونية واجتماعية راسخة. في هذا المستقبل، سيتم الاحتفاء بمساهمات النساء الاقتصادية وحمايتها، مما يساهم في بناء مجتمع أكثر عدلاً وإنصافًا لجميع أفراده.

"لن تُترك أي امرأة خلف الركب في تقدمها المهني، وسيُعزز القطاع غير الرسمي من خلال تدابير داعمة، تشمل أنظمة التأمين الاجتماعي، لحماية حقوق النساء الاقتصادية."

كيف يمكنني الوصول إلى المزيد من الموارد حول هذا الموضوع وكيف يمكنني المشاركة؟

امسح/ي رمز الاستجابة السريع لمعرفة المزيد!

امسح/ي الرمز

MEWC
Make Every Woman Count

SOLIDARITY FOR AFRICAN WOMEN'S RIGHTS
A force for freedom

MOUVEMENT DE SOLIDARITÉ POUR LES DROITS DES FEMMES AFRICAINES
Une force pour la liberté

هذه المعلومات مستمدة من تقرير "مابوتو بعد 20 عامًا: أين نحن الآن؟" الصادر عن SOAWR. يمكنك قراءة التقرير الكامل على www.soawr.org